

# الحالة العالمية للديمقراطية ٢٠٢١

بناء الصمود في زمن الجائحة

ملخص الحقائق والنتائج الرئيسية على الصعيدين العالمي والإقليمي



© ٢٠٢١ المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (International IDEA)

مشورات المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات مستقلة عن أية مصالح وطنية أو سياسية معينة. ولا تعبر الآراء الواردة في هذا التقرير بالضرورة عن وجهات نظر المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات أو مجلس إدارتها أو أعضاء هيئتها.

لا تشير الخرائط الواردة في هذا المنشور إلى أي حكم من جانب المؤسسة بشأن الوضع القانوني لأي إقليم أو موافقة على هذه الحدود، ولا يعكس وضع أو حجم أي بلد أو إقليم وجهة النظر السياسية للمؤسسة. الغرض من إضافة خرائط لهذا المنشور هو من أجل إضفاء المزيد من الوضوح على النص.

الإشارات إلى أسماء البلدان والمناطق في هذا التقرير لا تمثل الموقف الرسمي للمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات حيال الوضع القانوني للجهات المذكورة أو سياساتها.

توجه الطلبات للحصول على إذن بإعادة إنتاج أو ترجمة هذا المنشور أو أي جزء منه إلى:

International IDEA  
Strömsborg  
SE-103 34 Stockholm  
Sweden  
Tel: +46 8 698 37 00  
Email: info@idea.int  
Website: <<http://www.idea.int>>

تشجع المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات على نشر أعمالها، وتستجيب فوراً لطلبات الإذن لإعادة إنتاج أو ترجمة تلك منشوراتها.

تحرير النص الإنكليزي: Accuracy Matters Ltd

الترجمة إلى النص العربي: SEDC Center

صورة الغلاف: Phoenix Design Aid

التصميم: Phoenix Design Aid

تنضيد النسخة العربية: داليا العزب

النظام القياسي الدولي لترقيم الكتب (PDF): 978-91-7671-500-0

مُعرّف الوثيقة الرقمي (DOI): <https://doi.org/10.31752/idea.2021.104>



# الحالة العالمية للديمقراطية ٢٠٢١

بناء الصمود في زمن الجائحة

ملخص الحقائق والنتائج الرئيسية على الصعيدين العالمي والإقليمي



# المحتويات

		حول تقرير الحالة العالمية للديمقراطية
		على الصعيد العالمي
		الحقائق والنتائج الرئيسية
		التحديات
		الفرص
		أفريقيا
		الحقائق والنتائج الرئيسية
		التحديات
		الفرص
٥	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	١١١
	الحقائق والنتائج الرئيسية	
٥	التحديات	١
٥	الفرص	١
٧	الهوامش	١
٨	حول المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات	
		٣
		٣
		٤

## حول تقرير الحالة العالمية للديمقراطية

العالمي لتتبع أثر كوفيد-١٩ على الديمقراطية وحقوق الإنسان ومؤشرات الحالة العالمية للديمقراطية الصادرة أيضاً عن المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات. يقدم المرصد العالمي بيانات شهرية عن تدابير مكافحة الجائحة وأثرها على الديمقراطية في ١٦٥ دولة في العالم. وتقدم مؤشرات الحالة العالمية للديمقراطية بيانات كمية بشأن نوعية الديمقراطية في هذه الدول بناء على ٢٨ جانباً من جوانب الديمقراطية، تغطي الفترة الممتدة حتى نهاية عام ٢٠٢٠. وقد استند كلا المصدرين المذكورين إلى إطار مفاهيم يعرف الديمقراطية انطلاقاً من خمس سمات أساسية: الحكومة التمثيلية، الحقوق الأساسية، مراقبة عمل الحكومة، الإدارة النزيفة والعمل التشاركي. ويرتكز هيكل هذا التقرير على هذه السمات الخمس.

بدأت مبادرة المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات للحالة العالمية للديمقراطية بإصدار تحليلات كل سنتين منذ عام ٢٠١٧ حول التوجهات والمستجدات الديمقراطية في أنحاء العالم. ويستعرض تقرير الحالة العالمية للديمقراطية ٢٠٢١ (GSOD) حالة الديمقراطية حول العالم خلال عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١، بالإشارة إلى التوجهات الديمقراطية منذ عام ٢٠١٥ كسياق مرجعي.

يتضمن تقرير الحالة العالمية للديمقراطية ٢٠٢١ وثائق عدة: تقرير عالمي، تقارير إقليمية ودراسات متخصصة. ويستند إلى تحليل الأحداث التي أثرت على الحكم الديمقراطي في العالم منذ بداية الجائحة إضافة إلى استخدام بيانات لمصادر مختلفة، من بينها المرصد

### إطار مفاهيم تقرير الحالة العالمية للديمقراطية



تقدم هذه الوثيقة ملخصاً للنتائج الرئيسية لكل من التقرير العالمي والتقارير الإقليمية، بهدف تزويد القراء بأبرز النقاط التي تضمنتها التقارير الخمسة ضمن وثيقة واحدة (مختصرة). وتركز الأقسام التالية على التحديات والفرص في كل فصل منها. كما أنها ذات صلة بالاستراتيجية العامة للمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات التي تركز على بناء الديمقراطية في ثلاث نقاط: تلبية الاحتياجات، وإعادة البناء، وإيقاف التراجع. والفصول يحد ذاتها تقدم تحليلاً موسعاً وتفصيلاً تُعني هذه النقاط الموجزة وتضعها في سياقها.

تتكامل التقارير الإقليمية مع التقرير العالمي، ويستشهد كل منها بالآخر. حيث تغطي التقارير الإقليمية المستجدات الناشئة في أفريقيا والشرق الأوسط، الأمريكتين، آسيا والمحيط الهادئ وأوروبا. وإلى جانبها، هناك ثلاث دراسات متخصصة تقدم تحليلاً معمقاً وتوصيات حول كيفية إدارة العمليات الانتخابية، والاستجابات لقانون الطوارئ، ومستوى أداء الأنظمة الديمقراطية وغير الديمقراطية استناداً إلى الدروس المستنبطة من الجائحة.

# على الصعيد العالمي الحقائق والنتائج الرئيسية

## التحديات

يزداد باضطراد عدد الحكومات المنتخبة ديمقراطياً التي تتخذ تكتيكات استبدادية، بما فيها حكومات ديمقراطيات راسخة. وغالباً ما يحظى تراجع الديمقراطية هذا بدعم شعبي كبير.

تجاوز عدد الدول السائرة نحو الاستبداد في العام ٢٠٢٠ عدد الدول السائرة نحو الديمقراطية. وأطالت الجائحة أمد هذا التوجه السلبي الحالي ليصل إلى خمس سنوات، وهي أطول فترة من نوعها منذ بداية الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي في سبعينيات القرن الماضي.

الاستبداد يتعمق في الأنظمة غير الديمقراطية (الأنظمة الهجينة والاستبدادية). وكان عام ٢٠٢٠ هو الأسوأ على الإطلاق من حيث عدد الدول التي توطد فيها نظام الحكم الفردي. وبالتالي، تركت الجائحة أثراً ضاراً، لاسيما على الدول غير الديمقراطية، مما أدى إلى تقلص مضطرد للحيز المدني، المحدود أصلاً.

برزت الآن بعض من أكبر الديمقراطيات في العالم (أي البرازيل والهند) كأثلة واضحة لهذا التراجع الديمقراطي. كما شهدت الولايات المتحدة وثلاث دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي (هنغاريا، بولندا وسلوفينيا التي تتولى رئاسة الاتحاد الأوروبي لعام ٢٠٢١) تراجعاً على الصعيد الديمقراطي.

يؤدي التوزيع العالمي غير المتكافئ للقاحات كوفيد-١٩، بالإضافة إلى الآراء المناهضة للقاح، إلى تقويض نشر برامج التلقيح، وتزيد خطر إطالة أمد الأزمة الصحية وتطبيع القيود المفروضة على الحريات الأساسية.

يتزايد التشكيك في نزاهة الانتخابات حتى في الديمقراطيات الراسخة، من دون تقديم أدلة في معظم الأحيان. وكانت إدعاءات الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب غير المستندة إلى أدلة والتي أطلقها بشأن الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام ٢٠٢٠، قد ألهمت زعماء آخرين لإطلاق ادعاءات مماثلة، من بينهم في البرازيل، المكسيك، ميانمار وبيرو.

## الفرص

أظهرت الانتخابات بوصفها أحد مكونات الديمقراطية، قدرتها على التكيف، على الرغم من القيود على الحملات الانتخابية وحيز وسائل الإعلام التي فرضتها الجائحة، وعملت في بعض الدول بشكل غير متكافئ لصالح الحكومات القائمة. لقد تعلمت دول العالم إجراء الانتخابات في ظروف بالغة الصعوبة، وسارعت إلى وضع ترتيبات تصويت خاصة تسمح لمواطنيها بمواصلة ممارسة حقوقهم الديمقراطية.

أثبتت ديمقراطيات عديدة قدرتها على الصمود في وجه الجائحة، وذلك إما بتوسيع المجال الديمقراطي أو بابتكار وسائل ديمقراطية وتكيف ممارساتها ومؤسساتها في وقت قياسي.

<p>واصلت بعض الدول إحراز تقدم في عمليات التحول الديمقراطي. ففي زامبيا مثلاً، فاز زعيم المعارضة في الانتخابات الرئاسية في آب/ أغسطس ٢٠٢١، على الرغم من الممارسات العنيفة التي استخدمها الحزب الحاكم.</p>	<p>طيلة عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١، واجهت الحركات المؤيدة للديمقراطية تدابير قمعية فرضتها دول عدة مثل بيلاروسيا، كوبا، إسواتيني، هونغ كونغ وميانمار. وعلى الصعيد العالمي، ظهرت حركات اجتماعية تهدف إلى مواجهة تغير المناخ ومكافحة أوجه التمييز العرقي، وهي تواصل أنشطتها رغم قيود الجائحة. واندلعت احتجاجات في أكثر من ٨٠ بالمئة من الدول خلال هذه الجائحة، رغم القيود المفروضة على التجمعات في جميع دول العالم تقريباً.</p>
<p>أظهرت الأبحاث الأخيرة أن الأنظمة الاستبدادية لم تكن أفضل من الأنظمة الديمقراطية في مكافحة الجائحة، حتى من دون الاعتبار لعامل الافتقار لشفافية البيانات في معظم الأنظمة غير الديمقراطية.</p>	<p>ثمة مؤشرات على مشاركة القطاع الخاص في قضايا الحقوق الديمقراطية، مثل معاملة أقلية الأويغور في الصين، في الوقت الذي تُقدم التشريعات المنتظرة للاتحاد الأوروبي والمفروضة على شركات القطاع الخاص بشأن العناية الواجبة بحقوق الإنسان، دفعة إضافية لتعزيز هذا التوجه أيضاً.</p>

### إعادة البناء



يجب على المؤسسات الحكومية والأحزاب السياسية وهيئات الإدارة الانتخابية ووسائل الإعلام القيام بإصلاح المؤسسات والعمليات والعلاقات والسلوكيات الديمقراطية، بهدف زيادة قدرتها على معالجة تحديات القرن الحادي والعشرين. وعليهم تحديث الممارسات في الديمقراطيات الراسخة، وبناء القدرات في الديمقراطيات الجديدة، وحماية نزاهة الانتخابات والحريات والحقوق الأساسية، والضوابط والتوازنات اللازمة لصمود الأنظمة الديمقراطية وازدهارها. كما ينبغي إعطاء الأولوية لبناء (وإعادة بناء) الثقة المتبادلة بين المواطنين ومثليهم، التي تعتبر السمة المميزة لأقوى الديمقراطيات.

### تلبية الاحتياجات



يجب على المؤسسات الحكومية، بالتشاور الوثيق مع المجتمع المدني، أن تأخذ زمام المبادرة في إعادة صياغة العقود الاجتماعية. كما يجب أن تكون هذه العقود حصيلة مداوات مجتمعية شاملة، تركز على الفجوات بين مستلزمات الناس لتلبية تطلعاتهم وقدرتهم على توفيرها حالياً. وبالتحديد، يجب على هذه العقود الاجتماعية الجديدة، التي يُفترض أن تشكل قاعدة التعافي الفوري وجهود التنمية طويلة الأجل، أن تعالج، على الأقل، أوجه التفاوت المتنوعة التي تفاقمت بسبب جائحة كوفيد-١٩، وتعطي الأولوية للقضاء على الفساد، وتضمن تعميم مبادئ الاستدامة البيئية في عملية وضع السياسات.

### إيقاف التراجع



يجب على المؤسسات الحكومية، بالتعاون مع المجتمع المدني ووسائل الإعلام، إيقاف مد الاستبداد وتراجع الديمقراطية من خلال الاستثمار في تعليم مبادئ الديمقراطية في جميع مراحل التعليم، ودعم ركائزها الأساسية التي تضمن المساءلة، بما فيها المشاركة الواسعة وحرية الوصول إلى المعلومات، والاستفادة القصوى من تجارب الدول الأخرى في مكافحة المعلومات المضللة وبناء ثقافة الديمقراطية وتعزيز دفاعاتها.



# أفريقيا

## الحقائق والنتائج الرئيسية

• أدت تدابير احتواء الجائحة وتدابيرها الاجتماعية غالباً إلى قمع حرية التعبير. وتذرعت الحكومات عند اتخاذ هذه الخطوة بالرغبة المعلنة للقضاء على المعلومات المضللة بشأن الجائحة، لكن الأمر المقلق جداً هو جهودها لقمع المواطنين الذين يتحدثون علناً عن قضايا أخرى اجتماعية واقتصادية وذات صلة بالحكم، وتقييد مساحة النقاش الموضوعي بشأن تدابير الحكومة لمكافحة الجائحة.

- قيدت ٢٩ دولة على الأقل حرية التعبير من خلال تجريم نشر معلومات مضللة بشأن الجائحة، وأصدرت قوانين تقيّد حرية الإنترنت. ولحد اليوم، تعتبر ١٣ دولة نشر معلومات مضللة بشأن جائحة كوفيد-١٩ جريمة يعاقب عليها القانون. ومع التأكيد على أهمية الحفاظ على الحياة والصحة العامة من خلال نزاهة وصدق المعلومات العامة، إلا أن هذه القوانين تشكل أحياناً قاعدة لتضييق الخناق على وسائل الإعلام والمعارضة.

• أدت الجائحة إلى تفاقم أوجه التفاوت الاجتماعي القائمة، والحد من إمكانية الحصول على الرعاية الأساسية وتقديم الخدمات. وسجلت أفريقيا نتائج متدنية في هذا المجال حتى قبل انتشار الجائحة.

- كمجمل عام، جرى تصنيف ٣٤ دولة أفريقية (٦٨ بالمئة) ضمن الربع الأخير عالمياً في مؤشر مستوى الحياة الأساسي في عام ٢٠٢٠.

• سجل العنف ضد النساء زيادة ملحوظة في القارة. وقد تفاقمت هذه المشكلة بسبب الإغلاق الذي أدى إلى بقاء الناس في منازلهم، وخسارة الدخل، والضغط الاجتماعي المتراكمة على مستويات الأسرة.

- إضافة إلى ذلك، أدى تغييب الإصلاحات الدستورية والانتخابية إلى إضعاف فرص معالجة عدم المساواة بين الجنسين.

• اعتمدت الحكومات على القوات العسكرية لضمان الامتثال لتدابير مكافحة الجائحة. وقد انتقصت هذه الخطوة في بعض الحالات من حرية الانتخابات وشرعيتها وسمتها التنافسية.

• أفادت التقارير عن استخدام قوة مفرطة في ٢١ دولة، كما جرى نشر الجيش في ٩ دول لفرض الامتثال لتدابير مكافحة الجائحة. وأعاقت هذه الخطوة في بعض الحالات، حرية الانتخابات وشرعيتها وقدرتها التنافسية.

لقد أدى التراجع الأخير للديمقراطية إلى إيقاف بعض جوانب التقدم الملحوظ التي كانت أفريقيا قد أحرزته على مدى العقود الثلاثة الماضية، رغم بقاء بعض الإنجازات المميزة. وزادت جائحة كوفيد-١٩ الضغط على الحكومة والحقوق والحريات العامة والتفاوت الاجتماعي، رغم أن أضرارها على الصحة العامة كانت أقل من الأضرار التي لحقت بمناطق أخرى من العالم.

### التحديات

• مع أن الانتخابات الدورية المنتظمة بقيت هي قاعدة نقل السلطة في غالبية الدول الأفريقية، فإن نوعية الديمقراطية آخذة في التدهور. والتوجه الناشئ في عموم القارة، للطعون في نتائج الانتخابات وتصاعد أعمال العنف أثناء الانتخابات وتمديد الفترة الرئاسية لولاية ثالثة وتضييق الخناق على المعارضة، يشكل بوادر شؤم على مستقبل الانتخابات النزيهة في القارة.

- حققت أربع دول فقط مراتب عالية على مؤشر الحكومة التمثيلية (كابو فيردي، غانا، السنغال وجنوب أفريقيا).

• تشكل محاولات الالتفاف على مدة الفترة الرئاسية خطراً على الديمقراطية في أفريقيا، لأنها ترسخ رئاسات طويلة المدى، والتي تميز عدداً من الدول الأفريقية. فتحديد الفترة الرئاسية يلعب دوراً حاسماً في ضبط تضخيم السلطة التنفيذية وضمان انتخابات حرة وتنافسية.

- بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠٢٠، قامت ١٣ دولة أفريقية بتعديل و/أو إلغاء الأحكام الدستورية ذات الصلة بتحديد الفترة الرئاسية.

• إن عودة ظهور التغييرات غير الدستورية للحكومات وتدخل الجيش فيها يشكل توجهاً مقلقاً. ففي بعض الدول، بدأ التحول في سياق مطالبة المواطنين بإجراء تغيير سياسي، وترافق مع تدخل الجيش لحل المأزق الناشئ بين المواطنين والحكومة.

- حصلت إنتقالات عديدة بتدخل من الجيش في الجزائر، مصر، السودان وزمبابوي. فيما استمر هذا التدخل حتى في عام ٢٠٢١ (تشاد، مالي والسودان).

## الفرص

- أثبت الاتحاد الأفريقي والمؤسسات الإقليمية قدرتها على دعم الجهود الوطنية في إجراء انتخابات ذات مصداقية. وقام الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بإعداد ونشر مبادئ توجيهية لإجراء الانتخابات أثناء حالات الطوارئ الصحية.
- تستهدف الاستراتيجيات المقترحة في هذه المبادئ التوجيهية الحكومات، الأحزاب السياسية، هيئات الإدارة الانتخابية، منظمات المجتمع المدني، مجموعات المراقبة المحلية والدولية، خبراء الانتخابات، مراكز الأبحاث والمؤسسات الصحية.
- إن الجيل الشاب في أفريقيا، الذي يتزايد وعيه بحقوق الإنسان، يستطيع تعبئة المواطنين ودفع الشباب للمشاركة في الحياة السياسية. وفي أفريقيا، يبلغ متوسط عمر الشباب قرابة ١٩,٥ عاماً، بينما يبلغ متوسط عمر القادة ٦٢ عاماً.
- ولكن المستويات العالية والمستمرة لعدد الشباب العاطلين عن العمل يخلق تربة خصبة لتجنيدهم من قبل الجماعات المتطرفة وزيادة مستوى العنف.
- قدمت غامبيا مثلاً لما يمكن للديمقراطية تحقيقه إذا أتيحت لها الفرصة. فقد سجل هذا البلد تقدماً في ٢٢ جانباً مختلفاً للديمقراطية، بضمنها الحريات المدنية والانتخابات النزيهة.
- جاءت التحسينات في أعقاب انتقال البلاد إلى الديمقراطية في عام ٢٠١٧، بعد ضغوط دولية وانتخابات أسفرت عن فوز المعارضة وإنهاء حكم الرئيس يحيى جامع الذي دام ٢٢ عاماً.<sup>٢</sup>
- أظهرت هيئات الإدارة الانتخابية درجة من القدرة على التكيف، من خلال إجراء ١٥ من أصل ٢٤ عملية انتخابية على المستويات الوطنية و/أو دون الوطنية، كانت مقررّة في عام ٢٠٢٠. وقد تحقق هذا الإنجاز رغم تفاقم التحديات الفنية والتشغيلية والمالية بسبب الجائحة.
- تطلبت إدارة الانتخابات تمويلاً إضافياً في بعض الحالات (مثل ٢٥ مليون دولار في ملاوي)، كما تطلبت تعيين موظفين إضافيين في حالات أخرى (مثل تعيين غانا "سفراء كوفيد-١٩" للمساعدة في تنظيم طوابير الانتظار وفرض الامتثال لتدابير مكافحة الجائحة).
- في خطوة يمكن البناء عليها، قامت البرلمانات بإجراء تحسينات على فاعليتها، مثل وضع ضوابط على السلطة التنفيذية، واستطاعت بذلك التكيف مع الجائحة. وقد جرى تعليق أعمال البرلمان في ١٦ دولة على الأقل في المرحلة الأولى للجائحة، إلا أن معظمها استؤنف بحلول النصف الثاني من عام ٢٠٢٠.
- سجلت ثلاث دول (كابو فيردي، ملاوي وتونس) فاعلية متسقة وعالية لبرلماناتها. لكن ١٥ دولة سجلت فاعلية ضعيفة.<sup>١</sup>
- إن وجود أدوات ديمقراطية على مستوى القارة والأقاليم، يتيح فرصة لإجراء مساءلة لما هو أعلى من مستوى الدولة. وفي ظل إرادة سياسية مناسبة، ستقدم هذه المؤسسات تعزيراً إضافياً للديمقراطية في القارة.
- لعبت المحاكم في أفريقيا، على مستوى القارة والأقاليم، دوراً في مساءلة الدول عن انتهاكات الحقوق، ولو أن الامتثال لأحكامها لا يزال محدوداً.

# الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

## الحقائق والنتائج الرئيسية

### التحديات

واسعاً أمام استخدام الرشوة والعلاقات الشخصية والوساطات كسبيل للحصول على الخدمات العامة، على حساب إتاحة تلك الخدمات.

- أدت سنوات طويلة من الفساد إلى إضعاف شديد في جاهزية هذه الدول لمواجهة الجائحة. فعندما انتشرت موجته الأولى، عانت المستشفيات والمراكز الصحية من نقص الإمدادات والموظفين، وافتقرت إلى المهارات التنظيمية والأنظمة المناسبة لمواجهة الجائحة بشكل فعال.

• قلماً شهدت هذه المنطقة انتخابات تنافسية بمعنى الكلمة، وهي تجري غالباً في بيئة تتسم بتقييد الحقوق والحريات. ولم تصل إلى المتوسط العالمي على مؤشر الانتخابات النزيهة، أو تتجاوزه، إلا ثلث دول المنطقة.

- إقتصرت هدف إجراء الانتخابات في كثير من الدول على بقاء السلطة في يد الأنظمة القائمة (الجزائر ٢٠٢١، مصر ٢٠٢٠، سورية ٢٠٢١). ومن ذلك، صدور مرسوم رئاسي يقضي بتأجيل الانتخابات النيابية المقرر إجراؤها في فلسطين في عام ٢٠٢١ إلى أجل غير مسمى.

• فاقمت الجائحة من سجل المنطقة، السيء أصلاً في حماية الحريات المدنية. وقد أدرجت مؤشرات الحالة العالمية للديمقراطية أكثر من نصف دول المنطقة من ضمن الربع الأخير لدول العالم في مؤشر الحريات المدنية.

- تذرعت بعض الدول بالقيود المفروضة لمكافحة الجائحة من أجل قمع المواطنين. ونفذت الشرطة عمليات اعتقال، واستخدمت القوة المفرطة لفرض عمليات الإغلاق وحظر التجول في الجزائر، مصر، إيران، العراق، الأردن، لبنان وتونس.

• تدهورت حرية الصحافة والإعلام في المنطقة التي أصبحت أخطر مناطق العالم على الصحفيين. وانحدرت السمة الفرعية لنزاهة وسائل الإعلام؛ وهي جانب أساسي من أدوات الرقابة على الحكومة والدفاع عن الحقوق، إلى أقل من المتوسط العالمي في أكثر من نصف دول المنطقة، ولم تسجل سوى إسرائيل وتونس درجة أعلى من المتوسط. واتخذت الحكومات تدابير صارمة لكم أفواه معارضة لم ترغب بسماعها. ونفذت ست دول تدابير مقلقة بشأن الديمقراطية وحقوق الإنسان (الجزائر، مصر، ليبيا، السعودية، تونس والإمارات).

• عم الفساد في المنطقة وأسهم في الاحتجاجات الجارية في عدة دول، استمرت طيلة العقد الماضي. وفتحت الجائحة الباب

### الفرص

• كشفت الاحتجاجات العامة على مدى عشر سنوات قوة المطلب الشعبي للديمقراطية. ولا يزال المجتمع المدني في جميع أنحاء المنطقة يحاول جاهداً تحسين الحكم والمساءلة ومستوى المعيشة. وحشد منذ ٢٠١٨ موجة ثانية من الاحتجاجات، جاءت عقب الموجة الأولى من الانتفاضات العربية (٢٠١٠-٢٠١٢).

- أحدثت الاحتجاجات الأخيرة تغييرات مهمة في الجزائر، العراق، الأردن، لبنان والسودان. ففي الجزائر والسودان، ساهمت في رحيل رئيسين استأثرا بالسلطة قرابة ٢٠ و٣٠ عاماً على التوالي. لكن النظام في الجزائر استعاد شيئاً من السيطرة والاستقرار نتيجة عوامل عدة. وهذه العوامل تضمنت الإرهاق وغياب القيادة الذي أصاب معسكر الاحتجاجات، بالإضافة إلى القمع الذي شنته الدولة تجاه أصوات قيادية معارضة. وتبنت الجزائر دستوراً جديداً وانتخب رئيساً جديداً، مما سمح للدولة باستئناف بعض وظائفها. لكن البلاد لا تزال بعيدة عن الاستقرار، لأن جميع الظروف التي أطلقت أساساً الحركة الاحتجاجية لا تزال قائمة حتى اليوم.

• أدت التحسينات المتواضعة في إدماج النوع الاجتماعي إلى زيادة فرص تمثيل النساء في الحكومات. ومع أن التقدم في هذا المجال بطيء لكنه ثابت، مما يشير إلى إمكانية اتساع نطاقه. فقد أشار التقييم الأخير إلى توجه إيجابي نحو المساواة بين الجنسين في ١٢ دولة في المنطقة خلال السنوات الخمس الماضية.

- ارتفعت مرتبة أداء لبنان والإمارات من منخفضة إلى متوسطة على صعيد المساواة بين الجنسين. وأحرز العراق تقدماً، رغم أنه متواضع جداً، في حين ارتفع تمثيل النساء في المجلس الوطني الاتحادي في الإمارات من ٢٢ بالمئة إلى ٥٠ بالمئة (ولو أنه جاء عن طريق التعيين).

## الهوامش

<sup>١</sup> بوروندي، الكامرون، تشاد، ساحل العاج، الكونغو الديمقراطية، مصر، غينيا الاستوائية، الغابون، غينيا، أريتريا، أثيوبيا، ليبيا، الصومال، جنوب السودان، السودان.

<sup>٢</sup> هيومن رايتس ووتش، 'غامبيا: لجنة تكشف عن جرائم مزعومة للرئيس السابق'، ٢٤ أيار/ مايو ٢٠٢١، <<https://web.archive.org/web/20210813061809/https://www.hrw.org/news/2021/05/24/gambia-commission-uncovered-ex-presidents-alleged-crimes>>. أُرشيف ٢١ تموز/ يوليو ٢٠٢١.

# حول المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات

توفر المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات تحليلات للاتجاهات الديمقراطية العالمية والإقليمية، وتنتج معرفة مقارنة بشأن الممارسات الديمقراطية، وتقديم المساعدة الفنية وبناء القدرات في مجال الإصلاح للجهات المشاركة في العمليات الديمقراطية، وتجري حواراً بشأن قضايا مهمة للنقاش العام بشأن الديمقراطية وبناء الأنظمة الديمقراطية.

المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات منظمة حكومية دولية مهمتها تعزيز الديمقراطية في جميع أنحاء العالم، باعتبارها طموحاً إنسانياً عالمياً وتمكيناً للتنمية المستدامة. نقوم بذلك عن طريق دعم بناء وتعزيز وحماية المؤسسات والعمليات السياسية الديمقراطية على جميع المستويات. تتمثل رؤيتنا في عالم تكون فيه العمليات والجهات الفاعلة والمؤسسات الديمقراطية تشاركية وخاضعة للمساءلة وتوفر التنمية المستدامة للجميع.

## مناطق عملنا

يقع مقرنا الرئيسي في ستوكهولم، ولدينا مكاتب إقليمية وقطرية في أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ وأوروبا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. والمؤسسة عضو مراقب دائم في الأمم المتحدة وهي معتمدة لدى مؤسسات الاتحاد الأوروبي.

<<http://www.idea.int>>

## عملنا

نركز في عملنا على ثلاثة مجالات تأثير رئيسية: العمليات الانتخابية، عمليات بناء الدستور، والمشاركة والتمثيل السياسيين. ونتبنى مبادئ النوع الاجتماعي والتشاركية وحساسية النزاع والتنمية المستدامة في جميع مجالات عملنا.





**International IDEA**  
Strömsborg  
SE-103 34 Stockholm  
Sweden  
+46 8 698 37 00  
info@idea.int  
www.idea.int